

## دعم سعودي كامل لموقف مصر من الأزمة الليبية

القاهرة - أكد وزير الخارجية

السعودي الأمير فيصل بن فرحان إثر محادثات الإثنين في القاهرة مع نظيره المصري سامح شكرى "دعم المملكة الكامل" لموقف مصر في الأزمة الليبية.

وقال الأمير بن فرحان، في مؤتمر صحفي مشترك مع شكرى خلال زيارة سريعة للعاصمة المصرية، "تحدثنا عن الوضع في ليبيا وأكدتم على دعم مصر في الأزمة الليبية".

كذلك أكد وزير الخارجية السعودي "موقف المملكة الثابت من أهمية (..) احترام مقومات الأمن الوطني المصري وإبعاد ليبيا عن التدخلات الأجنبية".

والتقى الأمير بن فرحان، قبل مغادرته القاهرة، الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في حضور شكرى.

وذكر بيان للمتحدث باسم الرئاسة المصرية بنسب راضي، أن اللقاء شهد مناقشات "حول مختلف جوانب العلاقات الثنائية، فضلا عن التشاور إزاء مستجدات القضايا ذات الاهتمام المشترك على الساحة الإقليمية، خاصة ليبيا واليمن وسوريا والعراق".

وأضاف "تم التوافق على أن مسارات الحلول السياسية هي الأساس لحل تلك القضايا". ومنذ العام 2011، تشهد ليبيا التي تملك أكبر احتياطي نفط في أفريقيا نزاعا بين سلطتين أحدهما في العاصمة طرابلس غرب البلاد والأخرى في الشرق. وتخوض ميليشيات حكومة الوفاق التي يرأسها فايز السراج ومقرها طرابلس معارك ضد قوات الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر الذي يملك نفوذا واسعا في شرق البلاد وجزء من جنوبها ويحظى بدعم البرلمان المنتخب ومقره طبرق.

وأما الدعم العسكري لحكومة الوفاق وميليشياتها من النظام التركي، أصبح الوضع في ليبيا يشكل تهديدا للأمن القومي لمصر ما جعل القاهرة تقدم مبادرات لحل الأزمة في البلد الجار.

والأسبوع الماضي، وافق البرلمان المصري على قيام الجيش بـ"مهام قتالية" في الخارج، ما يعني تدخلا عسكريا محتملا في ليبيا، بعد إعلان مجلس النواب الليبي المؤيد للمشير حفتر أنه أجاز مصر التدخل عسكريا في ليبيا "لحماية الأمن القومي للبلدين".

وأتت التهديدات المصرية بعدما زاد التحشيد العسكري للقوات التركية وميليشيات الوفاق في محيط سرت، وهو ما أثار مخاوف الأوساط الدولية من خطورة التوتر المتصاعد هناك.

وحذر السيسي في 20 يونيو من أن تقدم الميليشيات الموالية لحكومة الوفاق التي تسيطر على طرابلس والمعمومة من تركيا نحو الشرق سيهدد بلاده إلى التدخل العسكري المباشر في ليبيا. واعتبرت حكومة الوفاق التحذيرات بمثابة "إعلان حرب".

## المغرب يكثف مساعيه الدبلوماسية لإنهاء حالة الانقسام في ليبيا

البرلمان المغربي يدعم مبادرة عقيلة صالح



الحبيب المالكي يسعى إلى مخرج قريب للأزمة الليبية

حضور ممثلين عن القيادتين لاجتماعات جانبية غير رسمية تأتي في إطار كسر الجليد الذي استمر لسنوات بين الطرفين. وقال مراقبون إن الوساطة المغربية غرضها الوصول إلى اتفاق سياسي مبني على معطيات ومتغيرات أمنية وعسكرية على الأرض، مع انفتاح الرباط على كل الأطراف الليبية والإستماع إليها وتقريب وجهات نظرها لتجنب المنطقة حروبا وتهديد استقرارها.

ويتشعب المغرب باتفاق الصخيرات منقدا للتدخلات الأجنبية على الأراضي الليبية. وكان بوريطة قد شدد، في رسالة لمجلس الأمن الدولي، على أهمية القضية الليبية للمغرب حيث قال فيها "بالنسبة إلينا، ليبيا ليست مجرد قضية دبلوماسية بل استقرارنا، وأمننا يرتبط بالوضع في ليبيا".

وكان بوريطة قد أقر، في يونيو الماضي، أن اتفاق الصخيرات يتضمن بنودا تجاوزها الزمن وتحتاج إلى تحديث. وتساءل "إذا تم تجاوز هذا الاتفاق السياسي الليبي، فكيف نتعامل مع الأطراف الليبية التي تستمد أصلا شرعيتها منه؟".

التي انبثقت عنه وهي حكومة الوفاق برئاسة فائز السراج. ويتشعب المغرب بهذا الاتفاق كإرضائية لحل النزاع الليبي، في الوقت الذي تسعى فيه الرباط للعب دور جديد في الوساطة بين طرفي النزاع.

وكان المالكي قد استقبل الأحد خالد المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا الذي يعمل من العاصمة طرابلس والموالي لحكومة الوفاق.

وفي وقت سابق، كان المشري قد رحب في اتصال هاتفى مع وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة بإستضافة الرباط لحوار ليبي ليبي لحل الأزمة التي تعصف بالبلاد.

وتقول مصادر "العرب" إن زيارة عقيلة صالح وخالد المشري للرباط تأتي في سياق تمهيدى لمناقشة اتفاق قد يكون بديلا عن اتفاق الصخيرات في نسخته الأولى، ليحظى بالاتفاق الجديد بالتأييد الليبي والدولي.

ورغم نفى المجلس الأعلى للدولة الليبي وجود ترتيبات للقاء بين رئيسه ورئيس البرلمان الليبي خلال زيارتهما الحالية للرباط، لم تستبعد مصادرنا

على ثقة البرلمان الليبي. وهي تعهدات لم يتم الإفشاء بها.

وقال المالكي إن "هناك مبادرة على مستوى المؤسسة المنتخبة الليبية، نحن بصدد دراستها، ونأمل صادقين أن تشكل مخرجا للأزمة التي لها تداعيات على المستوى الأمني والاستقرار بكل المنطقة"، مشددا على أن استقرار ليبيا جزء من استقرار كل المنطقة.

وأكد مصادر دبلوماسية لـ"العرب" أن المغرب يدعم خيار الحل السياسي الداخلي الذي يجب أن يكون بين الليبيين أنفسهم، ويرفض كل أشكال التدخل الخارجي في هذا البلد.

وشددت هذه المصادر على أن الأطراف الليبية تدرك جيدا ما يجب تعديله في اتفاق الصخيرات السياسي.

وكان المغرب قد احتضن في العام 2015، مفاوضات في مدينة الصخيرات تحت إشراف مباشر من منظمة الأمم المتحدة، انتهت بتوقيع الاتفاق السياسي بين الفرقاء الليبيين في 17 ديسمبر من نفس العام.

وحدد هذا الاتفاق صلاحيات كل من البرلمان والمجلس الأعلى للدولة والحكومة

ودعا صالح الرباط إلى دعمه في إيجاد حل للأزمة والوصول إلى اتفاق يفرض على تشكيل سلطة تنفيذية جديدة تتولى شؤون البلاد في المرحلة المؤقتة، قبل المرور إلى مرحلة إنجاز الدستور وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وأكد المالكي "تداول ما يمكن أن تقرب بين وجهات النظر بين كل الأطراف" معتبرا أن المبادرات الأخيرة الهادفة لحل الأزمة الليبية لا تتناقض مع اتفاقية الصخيرات.

ويتفق عقيلة صالح مع موقف المالكي حيث أكد أن آخر المبادرات، وهي مبادرة مجلس النواب الليبي وإعلان القاهرة، تهدف إلى إيجاد حل للأزمة الليبية لا يتعارض مع اتفاق الصخيرات ومؤتمر برلين.

وأضاف أن هذه المبادرات تؤكد أن سبب عدم تنفيذ الاتفاق السياسي يكمن في عدم قدرة الذين كفوا بالسلطة للتوصل إلى حل للأزمة الليبية، بحكم المكانة القوية التي يتميز بها المغرب على الصعيدين الدولي والعربي.

بات الوضع السائر إلى المزيد من التوتر والتصعيد العسكري في ليبيا يفرض أكثر من أي وقت التوصل إلى حل لهذه الأزمة التي تتجاوز تداعياتها ليبيا لتشمل كل منطقة شمال أفريقيا، ما جعل المغرب يكثف مساعيه الدبلوماسية بمحاولة إعادة الفرقة الليبيين إلى طاولة المفاوضات السياسية تفضي إلى نسخة جديدة من اتفاق الصخيرات تناسب تطورات الملف الميدانية والسياسية.

محمد مامون العلو

الرباط - يقود المغرب عملية دبلوماسية وسياسية جد دقيقة بين الفرقاء السياسيين الليبيين بعدما استقبلت الرباط الأحد والإثنين رئيس البرلمان عقيلة صالح ورئيس المجلس الأعلى للدولة خالد المشري لتقريب وجهات النظر بينهما في سياق مساعي التوصل لاتفاق ليبي ليبي وتجاوز النقاط الخلافية من خلال مناقشة بنود بعض المبادرات المطروحة، وفق ما قالت مصادر سياسية لـ"العرب".

وتباحث رئيس مجلس النواب المغربي الحبيب المالكي، الإثنين، مع رئيس البرلمان الليبي حول تطورات الأزمة الليبية. وأعلن المالكي دعم المغرب لمبادرة البرلمان الليبي المنتخب.

وقال إن زيارة رئيس البرلمان الليبي تتدرج في إطار المشاورات المنتظمة بين المؤسسات، مؤكدا أن المملكة تتابع كل التطورات في الساحة الليبية خاصة منذ التوقيع على الاتفاق السياسي بين الفرقاء في مدينة الصخيرات المغربية.

عقيلة صالح

مبادراتنا لا تتعارض مع اتفاق الصخيرات ومؤتمر برلين



وحذر عقيلة صالح من التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا، معربا عن أسفه من أن "المرتزقة والجنود الأتراك دخلوا ليبيا أمام أنظار المجتمع الدولي".

وأبرز عقيلة صالح أن زيارته إلى الرباط جاءت في إطار المساعي التي يبذلها لحشد الدعم لمبادرته الرامية للتوصل إلى حل للأزمة الليبية، بحكم المكانة القوية التي يتميز بها المغرب على الصعيدين الدولي والعربي.

## توقعات باحتمال المواجهة بين السلطة والحراك في الجزائر بعد الجائحة

صابر بليدي

وأضاف التقرير "إذا كان الحوار السياسي غير واقعي على المدى القصير،

فإن الحكومة والجهات المشاركة في الحراك ينبغي على الأقل أن تخترق في حوار اقتصادي وطني لإيجاد السبيل لتنفيذ التغييرات البنوية اللازمة لتفادي وقوع أزمة اقتصادية حادة، كما ينبغي على المنظمات المالية الدولية والدول الصديقة أن تكون مستعدة لتقديم الدعم المالي للبلاد، خصوصا للإصلاحات الاقتصادية، لكن دون فرض شروط مفرطة في الصرامة".

وتوقعت المجموعة لجوء الحراك إلى "مواقف أكثر عدوانية وتطرفا عند رفع قيود الحجر الصحي في سائر أنحاء البلاد"، ولم يستبعد "اشتعال صراعات بين الحكومة بالنظر إلى ملامحة الظروف

حيثها لاستئناف المظاهرات التي كانت تخرج كل أسبوع، وأيضا لإعلان الإضرابات وانتشار حالات العصيان المدني، وحينها فإن المواجهة بين الطرفين ستكون أكثر عدوانية".

وحذر التقرير من إمكانية "تفريق الحراك لأن ذلك يترك خلفه فراغا، في غياب إجراءات تعالج المظالم التي عبر عنها، ويمكن لهذا أن يدفع مجموعات صغيرة إلى اتخاذ مقاربة متشددة على نحو متزايد وإجراء أكثر تطرفا في المستقبل غير البعيد".

التهديد و بداية الحل السياسي.. هذا ملق".

وتعد هذه العقوبة الثانية في حق الناشط إبراهيم لعالمي، بعدما قضى عقوبة أولى بسنة أشهر سجن نافذة بتهمة التحريض على التجمع غير المسلح، عندما دعا إلى التظاهر عدة مرات.

### معارضون وشخصيات مستقلة يشددون على ضرورة تهدئة المشهد الداخلي قبل الذهاب إلى أي حوار سياسي

وأفاد تقرير مجموعة الأزمات الدولية "تفاقم التدايعات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن أزمة كورونا، وإجراءات الحجر الصحي التي اتخذتها السلطات الجزائرية، بدفع حركة الاحتجاجات الشعبية (الحراك) نحو التطرف، ولتحاشي وقوع مثل هذا السيناريو، ينبغي على سلطات الدولة الجزائرية الاستفادة من حالة التضامن الوطني التي أحدثتها الجائحة لاستخدام لمسة أخف في تعاملها مع الحراك ودعم بعض المبادرات التي يقودها المواطنون".

الوطني لإرساء قواعد توافق شامل بغية مواجهة التحديات المتوقعة.

ولفت إلى خطورة القطيعة بين الطرفين التي ستخلق تيارات متطرفة قد تجر البلاد إلى اضطرابات وصدامات، وهو الأمر الذي حذر منه معارضون سياسيون وشخصيات مستقلة في ما عرف بـ"مجموعة العشرين" التي شددت على ضرورة تهدئة المشهد الداخلي قبل الذهاب إلى أي حوار سياسي.

وبالتوازي مع العفو والإفراج اللذين أقرهما الرئيس تبون في حق عدد من قياديين ونشطاء الحراك الشعبي، على غرار كريم طابو، سمير بلعربي وأميرة بورايو، لا زالت تنسيقية الدفاع عن معتقلي الرأي (مستقلة) تحصي نحو 60 موقوفاً ومسجوناً رغم خطاب التهديد وتخفيف القبضة الأمنية.

وأصدر قضاء برج بوعريريج (شرقي العاصمة) مؤخرا، حكما بـ18 شهرا نافذة وغرامة مالية على الناشط إبراهيم لعالمي على خلفية تهمة إيذاء هيئة نظامية وإهانة موظف، وهي العقوبة التي وصفتها التنسيقية المذكورة بـ"الثقلية والقاسية".

وعلق نائب رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان سعيد صالح بالقول "توقعنا الإفراج عنه.. هذا أمر غير مفهوم ولا يسير في اتجاه

الانكماش إلى نحو سلبي بقدر بسطة في المئة، فضلا عن التضخم والبطالة والشلل الذي أصاب القطاع الخاص.

وربط التقرير الاستقرار المنشود، ببلوينة مطلوبة في علاقة السلطة بالحراك الشعبي، لاسيما وأن البلاد مجبرة في المستقبل للجوء إلى الإستدانة من المؤسسات المالية العالمية، والذهاب إلى إجراءات داخلية أكثر تقشفا، مما يحتم عليها فتح باب حوار اقتصادي مع الحراك الشعبي، واستغلال ظروف التضامن

الاقتصادي والاجتماعي في بلاده، وأكد في تصريحات إعلامية على أن "الجزائر لن تذهب إلى الاستدانة الخارجية، وأن رصيد النقد الأجنبي (60 مليار دولار)، ومشروع الإنعاش الاقتصادي والمداخيل الحالية للنفط كفيلة بالإبقاء على التوازنات الرئيسية للبلاد".

ويبدو أن تقرير مجموعة الأزمات الدولية، بُني على مجموعة مؤشرات اقتصادية ومالية للبلاد، على غرار تقلص المداخيل، وتقلب سوق النفط، وتوقعات



الوضع الصعب تقاوم تحت وطأة كورونا